الأمم المتحدة

A/60/7/Add.14

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١٢٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: الباب ٢٩، مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التقرير العاشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - تذكر اللجنة الاستشارية أنها أُبلغت، إبان نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أنه سيكون هناك تنقيح كبير على اقتراح مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن هذا الاقتراح سيقدم خلال الدورة الستين للجمعية العامة، قبل نهاية عام ٢٠٠٥ (انظر الفقرتان ١ و ٢ من الجزء التاسع من الوثيقة A/60/7). وبناء على ذلك، لم تتناول اللجنة التقديرات الأولية في ذلك الوقت، ولكنها أعربت، بدلا من ذلك، عن استعدادها لمناقشة التقديرات حالما تصبح متاحة. وفي وقت لاحق، أبلغت اللجنة أن الأمين العام ليس بإمكانه أن يقدم الآن مقترحا مستكملا للميزانية. ويعتزم الأمين العام تقديم مقترحات خلال الجزء المستأنف من الدورة الستين للجمعية. وستعكس المقترحات الجديدة النهج الذي يتوخاه وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية المعين حديثا، كما يأخذ في الاعتبار نتائج الاستعراضات المقرر أن يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن المتوقع أن توفر الاستعراضات تقييما كاملا وتوصيات فيما يتعلق باستقلالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهيكله التنظيمي، ووظائفه الأساسية، ترتيبات التمويل ومستوى الموارد المستصوب.

091205 091205 05-63286 (A)

٢ - وفي ظل هذه الظروف، لا ترى اللجنة الاستشارية جدوى كبيرة من تقديم تعليقات مفصلة بشأن مقترح أولي للميزانية سيستعاض عنه بآخر قريبا. وتأسف اللجنة لأنه لم يكن هناك مقترح بديل متاح خلال الجزء الرئيسي من الدورة الستين للجمعية العامة. وريثما يعاد تقديم مقترح الميزانية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، توصي اللجنة بتوفير موارد تعادل المستوى المنقح لاعتماد ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معاد تقدير تكاليفه للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيستلزم ذلك إجراء تخفيض قدره ٩٠٠ ٣٣٨ دولار من التقدير تحت الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، توصي أيضا اللجنة بعدم المضي قدما في تنفيذ أي إجراء يستلزم موافقة تشريعية ما لم يتم اتخاذ إجراء بشأن اقتراح الميزانية الجديد.

٣ - وتتوقع أيضا اللجنة الاستشارية أن يعكس الاقتراح الجديد تحسينا كبيرا في عرض الميزنة على أساس النتائج. وترى اللجنة أنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يحدد المعايير في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، فإن النواتج والأهداف المحددة تقاس، في حالات عديدة، على أساس معدل قبول الإدارات العميلة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتنفيذها لها. وفي بعض الحالات، فإن الأهداف محددة بنسبة ٥٠ في المائة، وهذا مستوى منخفض جدا. **وترى اللجنة أنه على الرغم من أن هذه الأهداف يمكن أن تكون دليلا على مدى أهمية وانطباق التوصيات الصادرة، فإن معدل تنفيذها لا يخضع بصورة مباشرة لرقابة مكتب خدمات الرقابة الداخلية. أما ما ينبغي قياسه فهي الإجراءات المحددة الرامية إلى تعزيز أو تشجيع التنفيذ الكامل لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وينبغي أيضا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يتقيد دوما بالمصطلحات الإطارية المنطقية المحددة، من ذلك على سبيل المثال، أن الجلسات نواتج نمطية وليست مؤشرات إنجاز كما وردت الإشارة إلى ذلك في الجدول ٢٩-٥ (ب)، من الميزانية البرنامجية (A/60/6 (الباب ٢٩)).**

٤ - وبالإضافة إلى ما يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، قدم الأمين العام أيضا تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن المقترح إنشاء ٣٩ وظيفة مؤقتة إضافية. وسيصل إجمالي تقديرات فترة السنتين بعد إضافة الموارد الإضافية المطلوبة إلى ٤٠٠ ٧٦٨ ٣٥ دولار، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٦٣٥ ٩ دولار مقارنة باقتراح الميزانية الأولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويشمل ذلك مبلغ ٩٠٠ ٥٤٦ ٧ دولار لتغطية تكاليف الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى، ومبلغ ٤٠٠ ٩٠٦ دولار للاستشاريين والخبراء، ومبلغ ٢٠٠ ٥٤٩ دولار لسفر الموظفين، ومبلغ ٠٠٠ ٣٤٢ دولار لتغطية مصروفات التشغيل العامة، ومبلغ ٠٠٠ ٩ دولار للإمدادات

واللوازم ومبلغ ٠٠٠ ٢٨٢ دولار للأثاث والمعدات. وترى اللجنة أن هذه التقديرات المنقحة تتعلق فقط بالتدابير المؤقتة الرامية إلى تعزيز قدرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات، وذلك استنادا إلى الفجوات المعلومة في تغطية مراجعة الحسابات، والتأخير في التحقيقات، وولايات الجمعية العامة وتوصياتها الجديدة لمجلس ومراجعي الحسابات.

٥ - **ونظرا لما عليه الوضع فيما يتعلق بحالة التقديرات الأولية ومع مراعاة أن الاستعراض الشامل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية جارٍ الآن، توصي اللجنة الاستشارية بالإذن بتقديرات تعادل ما يكفي من المساعدة المؤقتة العامة اللازمة لـ ٣٩ وظيفة، وذلك ريثما يتم النظر في اقتراح الميزانية الشامل المشار إليه أعلاه. وينبغي كذلك تأجيل المبالغ المطلوبة اللازمة للمستشارين.**

الوثائق

- الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/6 (الباب ٢٩))
- تقرير الأمين العام (A/60/537)
- نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
- التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحت الأبواب ١ و ٢ و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٨ ألف و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٩
- التقديرات المنقحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
- قرارا الجمعية العامة ٥٧/٢٧٨ و ٥٩/٢٦٤ والوثيقة A/60/1.